

موريس متي

تعمق **#الازمة الاقتصادية** والمعيشية ال**#البنانية** يوماً بعد يوم، في غياب اية حلول أو حتى مبادرات قد توقف النزف الحاصل لدولة إستقال مسؤولوها من المسؤولية، فيما يبرز أكثر من ٥٠% من مواطنيها تحت خط الفقر، وقطاعات دخلت ركوداً عميقاً مع دخول الاقتصاد إنكماشاً وصل إلى ٢٥% في العام ٢٠٢٠، لتبقى توقعات العام ٢٠٢١ رهان اتفاق السياسيين على حكومة إصلاحية من عدمه وتأمين مساعدات خارجية. وإذا لم يحرز لبنان تقدماً فقد يسجل إنكماشاً تصل نسبته إلى ١٠% هذا العام. أما في أفضل السيناريوات، فمن المتوقع ان يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إنكماشاً بنسبة تراوح ما بين ٢% إلى ٥%، على ان ترتفع نسبة التضخم إلى ٧٧% بالحد الأدنى هذا العام.

شهدت جميع القطاعات الاقتصادية تراجعاً متواصلاً في الفصل الأول من العام ٢٠٢١ مقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠٢٠، حيث سجل قطاع التجارة والخدمات التقلص الأبرز نتيجة تبعات فيروس كورونا والاقفال العام وانفجار المرفأ وتعمق الازمة الاقتصادية والمالية، ناهيك بتداعيات الازمة السياسية الداخلية بعد استقالة الحكومة. ويقف الوضع اللبناني أمام خيارين: الأول الذي يجب تجنّبه بكل الطرق يتمثل بسيناريو المرواحة والجمود واللاإصلاح على مستوى الدولة، والذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الفوضى المطلقة، في حين أن الخيار الثاني يقوم على إعادة هيكلة منتظمة وفق برنامج إصلاح على صندوق النقد الدولي من شأنه أن يكون المفتاح للتصحيح الضروري للوضع المالي بشكل عام، ما يساهم في إعادة الثقة إلى الاقتصاد الوطني والقطاع المالي لتعزيز القدرة على إعادة جذب الأموال إلى البلاد. أما **#البنك الدولي**، فقد أشار في أحدث تقاريره إلى ان لبنان يعاني من كساد اقتصادي "حادّ وطويل"، عازياً السبب إلى "الاستجابة غير الكافية للسياسات تجاه هذا العصف من الأزمات، ولا سيما أكبر أزمة مالية يمرّ بها لبنان في زمن السلم، وأزمة كورونا، وانفجار مرفأ بيروت".

ويتوقع البنك الدولي أن يسجل الاقتصاد اللبناني إنكماشاً إضافياً بنسبة ٩,٥% في العام ٢٠٢١ نتيجة الضبابية غير الاعتيادية السائدة، علماً أنّ هذا التوقع مبنيّ على فرضية أن يستمر تأثير جائحة كورونا طوال العام ٢٠٢١، وأن تبقى استجابات السياسات الماكرو - اقتصادية غير كافية.

نزف #الإيرادات

في تفاصيل وضع **#المالية العامة** اللبنانية، فقد حصلت "النهار" على ملخص الوضع المالي العام المحقق في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٠، حيث يشير الملخص إلى استمرار نزف الإيرادات العامة لخزينة الدولة مع تراجع مستمر بالإيرادات الضريبية وإيرادات الضريبة على القيمة المضافة، توازياً أيضاً مع تراجع للإيرادات غير الضريبية مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الفائت. واستمر تراجع الإيرادات العامة في أول ١١ شهراً من العام ٢٠٢٠ إلى ١٢٠٣٩,٤ مليار ليرة مقارنة مع ١٤٦٠٧,١ مليارات ليرة بتراجع نسبته ١٧,٥٨% وقيمه نحو ٢٥٦٨,٠٨ مليار ليرة. تراجع الإيرادات أمر طبيعي في ظل استمرار الانهيار الذي يعيشه لبنان وحالة الكساد الاقتصادي التي يمر بها، ما يعزز إنكماش القطاعات، ناهيك بتبعات أزمة كورونا والاقفال العام وانفجار المرفأ وإقفال مئات الشركات أبوابها. وتراجعت الإيرادات الضريبية بنسبة ١٩,٩٨% في أول ١١ شهراً من العام الحالي مقارنة مع الفترة ذاتها من عام ٢٠١٩، كما تراجعت إيرادات الجمارك بنسبة ٣٠,٩٣% وإيرادات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة ٤٨,١٨% أي بتراجع قيمته ١٥١٠,٧٣ مليارات ليرة مقارنة مع أول ١١ شهراً من العام ٢٠١٩. كما تراجعت إيرادات الاتصالات إلى خزينة الدولة بنسبة ٧,٣٤% إلى ١١٨٣,٤٤ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٠.

تراجع #النفقات

ويشير ملخص الوضع المالي إلى تراجع النفقات الاجمالية بنسبة ٢٦,٨٨% مقارنة مع ما سجلته في أول ١١ شهراً من ٢٠١٩ أي بما يقارب ٥٦٦٠,٥٧ مليار ليرة تقريباً، بعدما سجلت النفقات العامة مستوى يقارب ١٥٣٩٩,٣٨ مليار ليرة في أول ١١ شهراً من ٢٠٢٠ مقارنة مع حوالي ٢١٠٥٩,٩ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩. وأبرز النفقات التي تراجعت بشكل كبير في أول ١١ شهراً من العام ٢٠٢٠ هي التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بنسبة ٤١,٠٩% مقارنة مع الفترة ذاتها من ٢٠١٩ بتراجع قيمته ٨٥٢,١٣١ مليار ليرة نتيجة تراجع سعر برميل النفط عالمياً. وتؤكد وزارة المال إستمرار تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام التي تساهم في تحقيق الخفض في الانفاق، حيث حصرت الوزارة النفقات بالاساسيات والاولويات وعلى رأسها المستشفيات والادوية والشؤون الاجتماعية والنفائات والتعليم والجمعيات المسجلة، كما ساهم في خفض النفقات العامة، تراجع الانفاق المتعلق بخدمة الدين مع تعليق لبنان سداد ديونه. ويظهر ملخص الوضع المالي لوزارة المال في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٠ تراجعاً في نسبة الفوائد المسددة تقارب ٦٦,٧٧% مقارنة مع ما سدد في الفترة ذاتها من ٢٠١٩، وتراجعت النفقات المتعلقة بتسديد فوائد الديون الخارجية بنسبة ٩٢,٦٩% في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٠ مقارنة مع الفترة ذاتها من ٢٠١٩.

#القطاع العقاري

اللافت في الارقام المالية ما يتعلق بأداء القطاع العقاري في لبنان والعمليات العقارية وإيراداتها التي ارتفعت بشكل قياسي في اول ١١ شهرا من العام الحالي مقارنة مع الفترة ذاتها من ٢٠١٩، حيث أظهرت الارقام ارتفاع الإيرادات المتأتية من الرسوم العقارية بنسبة ١١١,٥٩% تقريبا في اول ١١ شهرا من العام ٢٠٢٠ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩ ووصلت هذه الإيرادات الى ما يقارب ٩٢٣,٣٦ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٠. أما بالنسبة الى العام ٢٠٢١، فالتقارير تشير الى ان القطاع العقاري في لبنان كان عرضةً للضغط من جديد خلال الفصل الأول من العام الحالي، بعد أداء إيجابي سجله في العام ٢٠٢٠ حيث سادت النظرة الى هذا القطاع كاستثمارٍ وملاذ في أعقاب التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد. إلا أن الضبابية السياسية والاقتصادية العامة، وغياب الحكومة، وانهيار سعر الصرف، كلها عوامل مارست ضغوطاً ملحوظة على الطلب ما أجبر العرض على اتباع مسار تراجعٍ. في هذا السياق، تراجع عدد الصفقات العقارية بنسبة ١٦% في الفصل الأول من العام الحالي مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠٢٠. بالفعل، اعتُبر القطاع العقاري منذ العام ٢٠١٩ استثماراً بديلاً من الودائع في المصارف، حيث أجريت معظم عمليات البيع والشراء من خلال شيكات مصرفية، وهي وسيلة اعتمدها عدد من المودعين للإستفادة من اموالهم في ظل الأزمة المصرفية والنقدية الحالية والقيود المصرفية المفروضة. وما رفع أيضا من حجم الرسوم العقارية المستوفاة من وزارة المال، تهافت العديد من المواطنين لتسوية بعض المخالفات والاستفادة من بعض الاعفاءات، والاهم الاستفادة من تدهور سعر صرف الليرة في السوق، ما جعل من القيمة الحقيقية المستحقة على متأخراتهم او تسوية مخالفتهم، أقل بكثير من قيمتها منذ العام ٢٠١٩ وما قبل.

تراجع العجز

بالعودة الى الوضع المالي والارقام المالية، تشير الارقام الى تراجع في [#عجز الموازنة](#) الكلي في اول ١١ شهرا من العام ٢٠٢٠ بنسبة قاربت ٤٧% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٩، حيث تراجع العجز من ٦٤٥٢,٧- مليار ليرة الى ٣٣٦٠,٢٨- مليار ليرة، كما أظهرت البيانات المالية تراجع مجموع العجز الى الفائض الاجمالي بحوالي ٤٥,٥% من ٧٤١٠- مليارات ليرة في اول ١١ شهرا من العام ٢٠١٩ الى ٤٠٣٨,٣١- مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٠.